

الصناعة المالية الإسلامية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية

The Islamic financial industry in Iraq and its role in economic development

اسراء نظام الدين حسين الطائي

Israa Nezam Al-deen Hussein
Al-Tai

Israa.n@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

University of Karbala / Faculty
of Administer- ration and
Economics/ Department of
Economics

اد صفاء عبد الجبار الموسوي

Prof.Dr. Safaa Abdul-Jabbar
Al-Moussawi

Safaa.ali@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

University of Karbala / Faculty
of Administer- ration and
Economics/ Department of
Economics

اد مناضل عباس الجواري

Prof.Dr. Munadil Abbas

Al- Jawari

Munadhil.a@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

University of Karbala / Faculty
of Administer- ration and
Economics/ Department of
Economics

المستخلص:

جغرافي والدولي، وبرزت كأحد مجالات المنافسة والتأثير على السوق المالية والمصارف الإسلامية وأصبحت تساهم في التنمية الاقتصادية التي شهد نموها الدولي اتجاها إيجابيا من خلال العديد من المؤسسات المالية الإسلامية. وتعرضت الصناعة المالية الإسلامية الى التباطؤ في النمو الاقتصادي في عام 2019 نتيجة الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاضطرابات الاجتماعية والعقوبات التجارية والاقتصادية والكوارث الطبيعية ووباء COVID-19 التي أدت الى إعاقة الاقتصاد العالمي وزادت في عدم اليقين والتأثير على التسيير النقدي والتي أدت الى انخفاض الاقتصاد العالمي بنسبة 3-6% وتقلب انتاج النفط وأسعار.

يهدف البحث التعرف على أدوات الصناعة المالية الإسلامية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، ومعرفة المنافع التي تعود نتيجة استخدام أدوات التمويل الإسلامية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في العراق، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها ان للصناعة المالية الإسلامية دور في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعتمد على مدى مساهمته في تنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني.

واستند البحث على استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات وتطورها خلال المدة المحددة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترة البحث، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان للصناعة دور مهم في الاقتصاد لكن في العراق وبسبب الظروف السياسية والأمنية التي تعرقل نشاطه وحيث سيكون للعراق مستقبل واعد وخاصة بعد دخول العراق في 2018 الى مجلس الصناعة المالية الإسلامية ويزداد اليقين والتوقع بتطور الصناعة المالية الإسلامية وخاصة بعد توفر بيانات العراق دوليا لدى مجلس الصناعة المالية بعد ما كانت تعاني من تشوه ونقص في البيانات وعدم دقتها داخل العراق.

الكلمات المفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، الصوكوك الإسلامية، المضاربة، المشاركة، التنمية الاقتصادية.

Abstract: In recent decades, the Islamic financial industry has witnessed significant advances at the level of asset growth, as well as at the level of international spread. It has emerged as one of the areas of competition and influence on the financial market and Islamic banks, and contributions to economic development and international growth are a positive trend from financial institutions. The Islamic financial industry was hit by the slowdown in economic growth in 2019, the US-China trade wars, social relations, trade sanctions, natural disasters, the 3-3% COVID-19 pandemic and fluctuations in oil production and prices. The research aims to identify the tools of the Islamic financial industry in Iraq and their role in economic development, and to know the benefits that accrue as a result of using Islamic financing tools and their impact on economic development in Iraq. His contribution to revitalizing the sectors of the national economy.

The research was based on the use of the analytical method by analyzing the data and its development during the specified period and analyzing the economic phenomena during the research period. Especially after Iraq entered the Islamic Financial Industry Council in 2018 and the certainty and expectation of the development of the Islamic financial industry increases, especially after Iraq's data was available internationally to the Financial Industry Council after it was suffering from distortion and lack of data and inaccuracy inside Iraq.

Keywords Islamic financial industry, Islamic sukuk, Mudaraba, Mishawaka, economic development.

1- المقدمة

من المتعارف عليه لدى كثير من المهتمين والباحثين في مجال الدراسات الاسلامية والصيرفة الاسلامية أن المصارف الاسلامية كانت قبل ثلاثين سنة مجرد امنية لدى كثيرين من هم لديهم الرغبة الصادقة والحقيقية في أقامتها، لذلك أجريت أعمال ودراسات بحثية جادة خلال السنوات السابقة، حيث أظهرت تلك الدراسات أن المصارف الإسلامية قابلة للتنفيذ وتعتبر ضرورة من ضرورات العصر الحديث. وقد شهدت المالية الاسلامية في السنوات الاخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، تطوراً مذهلاً في العالم عامة، حيث أصبحت اغلب الاقتصاديات تتجه نحو إيجاد بدائل للتمويل التقليدي بالتوجه نحو المالية الاسلامية المبنية على أساس التشارك والعدالة في توزيع العوائد والأرباح.

لذلك تم إنشاء عدد من المصارف الاسلامية خلال هذه المدة في ظل وسط اقتصادي واجتماعي متباين الظروف وبكفي نجاح عمليات هذه المؤسسات في تجاريتها على نطاق الكثير من الدول منها إيران وباكستان والسعودية والأمارات وماليزيا، وبهذا النجاح أصبحت المصارف الاسلامية بديلة ناجحة للمصارف الاسلامية. وقد برزت الصناعة المالية الاسلامية التي تقوم على الضوابط والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الاسلامية كأحد الأدوات الفعالة في المشاريع التنموية على المستوى العالمي، حيث شهدت الصناعة المالية الاسلامية تطورات سريعة سواء بحجم الأسواق أو من حيث انتشارها التي امتدت حتى للدول الغير إسلامية.

ونتيجة للنجاحات التي حققتها الصناعة المالية الاسلامية على المستويين المحلي والدولي فقد كانت لديها إمكانية كبيرة لمواجهة العقبات والتحديات مما أدى إلى قوتها وصلابتها وبروزها كمؤسسات مؤثرة في الاقتصاد. وللصناعة المالية الإسلامية دورا كبيرا في تمويل المشروعات المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول الاسلامية بشكل خاص، نظرا لما تميز به هذه الأداة الاستثمارية من خصائص بالمقارنة بالأدوات المالية التقليدية الأخرى. شهدت الصناعة المالية الإسلامية انشاء تكتلات بهدف تقديم التمويل للمشاريع التنموية بما يحقق الجدوى الاقتصادية للاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل كثيرة.

2- منهجية البحث

2-1 أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة الصناعة المالية الاسلامية من الدور الفاعل بل والمؤثر لتمويل التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد في العراق، وكذلك لتعريف أصحاب القرار الاستثماري الرشيد والمستثمرين بشكل عام بل والمهتمين بحقل التنمية الاقتصادية ورسمي السياسة الاقتصادية على الدور الذي يمكن أن تمارسه هذه الصناعة في تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق من خلال رفدها بمقومات وأسباب التمويل الاقتصادي المطلوب هدفا لتطوير الاقتصاد العراقي برمته.

2-2 هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى اسهام الصناعة المالية الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق والوقوف على حجم المعاملات المصرفية الاسلامية في العراق ومدى مساهمتها في التطور الاقتصادي خلال المدة (2012-2020).

2-3 فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن للصناعة المالية الاسلامية دور أساس في تمويل التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي من خلال الوظائف ووسائل الدعم التي تقدمها والمستندة على آليات تحقيق الأرباح والوفورات الاقتصادية والدعم المادي الملموس للأنشطة الاقتصادية داخل هذه الاقتصادات الوطنية ومحاولة تطوير وابتكار وتنشيط الصناعة المالية الإسلامية في العراق.

2-4 مشكلة البحث:

يعالج البحث واقع الصناعة المالية الاسلامية في العراق واستخدامها في توظيف الاموال في مجالات وقنوات شرعية تدخل في صلب الشريعة الاسلامية ورفد وتمويل عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي.

3- الصناعة المالية الإسلامية (مدخل مفاهيمي):

3-1 مفهوم الصناعة المالية الإسلامية:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية على الضوابط والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية، كأحد الأدوات الفعالة في المشاريع التنموية على المستوى العالمي، وشهدت مجموعة من التطورات المتسارعة، سواء في حجم سوقها أو من حيث دائرة انتشارها التي امتدت حتى للدول غير الإسلامية، معظم الأسواق المالية العالمية اكتشفت بالدلائل فاعلية المنظومة الجديدة واعتبرتها جزء من

المنظومة المالية العالمية، للنجاح الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية أهمية في الاستفادة لتذليل العقبات والتحديات التي تواجهه الدول.

وعرفت الصناعة المالية الإسلامية أيضا، بأنها عملية تطويرية وابداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. (Al-Khidr, ninth issue, p. 48)

ويمكن ان نبين تعريف شامل للصناعة المالية الإسلامية " على انها مجموعة أدوات مالية تمويلية مبتكرة ضمن حدود الشريعة الإسلامية التي من شأنها تقليل المخاطر وزيادة الأرباح وتهدف اساسا الى دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الرفاه بشكل عام".

3-2 أهمية الصناعة المالية الإسلامية:

1. تكمن أهمية الصناعة المالية الإسلامية في توفير التكاليف وذلك نتيجة لما تحققه من وفورات الحجم الكبير، فتكاليف الخدمات المالية والمصاريف الإدارية العامة تتوزع على حجم أكبر بابتكار منتجات جديدة مما يؤدي الى استقطاب الأموال، وبالتالي تزيد قدرة المؤسسات على التمويل وخاصة إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية، وهذا يدعم جذب المدخرات وبالتالي المساهمة بالاستثمار.
2. ان توزيع المخاطر يتنوع بتنوع الاستثمارات وأجلها مثل صناديق الاستثمار فهي تساهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الاستثمار فيها سواء طويلة او قصيرة او متوسطة قصيرة الاجل.
3. وكذلك القيام بالتنبؤات السوقية والأبحاث لدعم الشفافية والمساهمة في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Obada, 2008, pp. 112-113)
4. حاجة الافراد والمؤسسات للتمويل خاصة بعد تزايد الحاجات، مما يتطلب توفير ما يلبي تلك الحاجات في إطار الالتزام بالقواعد الشرعية.
5. الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية. وان التكيف الفقهي جزء من الصناعة المالية وقد يكون هو الأساس في تطوير كثير من العقود المالية التي يودعها المودعين في حساباتهم، حيث يكون التعامل مع هذه الأموال كوحدة واحدة في عمليات المضاربة مع انه لا يجوز خلط أموال المضاربة بعد بدء عمليات المضاربة، فهذا أدى التكيف الفقهي الى استحداث ما يسمى بالمضاربة المشتركة (Nassar, 2005, p. 3)
6. الأهمية العلمية للصناعة المالية الإسلامية من حيث ان أصل المعاملات الاباحة، فلا يجوز المسارعة الى تحريم صورة المعاملات المستحدثة حتى يتبين ان الشريعة قد حرمتها، ان التكيف الفقهي وجه العمل الى الوجهة الصحيحة عن طريق تفقيتها من المحرمات وتقرير القواعد الخاصة وتشريع الاحكام المنظمة لها (Kunduz, 2007, pp. 38-39)
7. توفير بدائل للمنتجات المالية التقليدية، حيث يتطلب توفر القدرة على إيجاد البدائل، وتجنب التقليد لمنتجات المصارف الربوية الا إذا كانت ضمن الأطر الشرعية.
8. الاهتمام بالبحث العلمي فله دور مهم في البحث والتطوير في استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي حتى تتمكن من مواكبة التطورات والاستفادة منها.
9. وتنظم الصناعة المالية الإسلامي الدور الإداري الذي يتطلب العمل المالي الإسلامي، وان ضمان استمرارية النظام المالي يمكن من الاستفادة من كل اجزائه بابتكار منتجات مالية جديدة، ومن اهم الأدوار التي تعتمد عليها الصناعة المالية الإسلامية هو دورها في إقامة سوق مالي إسلامي ويكون بمثابة سوق ثانوي مكمل للسوق الاولي (Key: Omari, 2012, pp. 237-239)

3-3 مبادئ الصناعة المالية الإسلامية:

- اهم المبادئ التي تستند عليها الصناعة المالية الإسلامية هي:
1. مبدأ الحل: ينص ان الأصل في المعاملات هو الحل والمشروعية وهذا يقتضي دراسة أصول المحرمات في المعاملات المالية وتبقى دائرة الحلال واسعة مما يشجع على ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية جديدة (chakir, 2014, p.5)
 2. مبدأ التوازن: وتعني تحقيق العدالة والتوازن بين الاطراف المشاركة في عملية التمويل والاستثمار حيث يحقق توافق بين النشاط الربحي (تعتمده الفلسفة الرأسمالية) والنشاط الغير ربحي (تعتمده الفلسفة الاشتراكية) ليصل الاقتصاد للوضع الامثل (Al-Amish, 2012, pg. 91)
 3. مبدأ المناسبة: يحقق هذا المبدأ التراضي بين جميع الأطراف وسد الثغرات التي يمكن التلاعب من خلالها للتحايل والربا، ويؤكد هذا المبدأ على وجوب تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، فيكون العقد ملائم للنتيجة (Grove, 2011, p. 13)
 5. مبدأ التكامل: ان عملية التمويل الإسلامي مرتبطة بالإنتاج الحقيقي، حيث ان النقود تدر سلعا ومنافع ثم السلع والمنافع تنقلب الى النقود هذا يجعل عملية تكامل حتمية بين الاقتصاد النقدي والعيني (Elkhamlich, 2012, p. 83)

3-4 متطلبات الصناعة المالية الإسلامية

لنجاح واستخدام المالية الإسلامية لابد من توفر عناصر ملتزمة بالضوابط الشرعية منها:

1. توفير السوق المالية الإسلامية: يجب توفر السوق المالية الإسلامية ودعمها من خلال القوانين، ويعد هذا شرط ضروري لنجاح الصناعة المالية الإسلامية.
2. الشفافية والأمانة في المعاملات المالية: لنجاح الصناعة المالية الإسلامية لابد من وضع تشريعات للمؤسسات المالية للمنافسة التي تفرضها العولمة والتحرر وذلك بالتشجيع على تطوير معايير موحدة للرقابة مع الإخذ بالاعتبار البيئة الاقتصادية والمالية.
3. التدرج في التطبيق: وتعني لابد من التدرج في الصناعة المالية مع وجود مبرر ونية لتطويرها بما يتوافق مع متطلبات الشرع ولابد من التدرج من النظام الرأسمالي التقليدي إلى النموذج الإسلامي وإذا لم يكن التحول بالتدريج سوف يضر بالاقتصاد، لأن عملي الانتقال يتعين ان تكون على مراحل ومصاحبة لإصلاحات في المجتمع.
4. تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية: بمعنى تأهيل الكوادر علميا وعمليا للعمل في المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية بهدف توسيع الاستثمارات والأدوات الإسلامية بغرض تجديد الابتكارات والأدوات (Al-Khidr, ninth issue, pg. 49)

3-5 الصكوك الإسلامية:

وقد عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مجموعة مختلطة من الموجودات العينية، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقا للأحكام الشرعية الإسلامية (Financial Industry Council, 2002). تقدم الصكوك الإسلامية أنواع متعددة من الصكوك الاستثمارية ومنها:

أ. صكوك المشاركة: هي عقد يلتزم بها شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصة من المال لاستثمارها بهدف الربح، تقوم المؤسسة أو المصرف بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات ويعتبر هذا المبلغ مساهمة المؤسسة أو المصرف في المشاركة، كما يقوم الزبون بتقديم مبلغ من المال مثل مساهمته بالمشاركة. وهذا التمويل يقع تحت بند القاعدة الفقهية "الغنم بالغرام" (Bourqia, 2011, p. 43).

وتستخدم المصارف الإسلامية أسلوب التمويل بالمشاركة بصفته أسلوبا فعالا وتميزا مقارنة بما تقوم به المصارف التقليدية. انها تتمثل بصيغة يتداخل فيها عنصر رأس المال والعمل في استثمار رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا الاستثمار، اذ ان دور المصرف هنا هو تقديم رأس المال لأصحاب المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية، فضلا عن متابعة ادارة المشروعات وتقديم الاستشارات المالية والفنية. ان المشاركة مشروعة لذلك تستعملها المصارف والمؤسسات الإسلامية تطبيقا لشركة العنان المتفق على جوازها كما في قوله تعالى: (فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ). وتعرف (شركة العنان هي اشتراك اثنين أو أكثر بماليتهما أو عمليهما) (Al-Daffi, 2013, p. 36).

ب. صكوك المضاربة: وهي اداة تمويلية استثمارية حيث تمثل اهمية كبيرة بين ادوات نظام التمويل الإسلامي، تقوم على اتحاد ثلاث أطراف هم الافراد مودعين الاموال في المصرف للعمل بها كمضاربة ورجال الاعمال يأخذون المال للمضاربة به اما الطرف الثالث وهو الطرف الوسيط بين الافراد ورجال الاعمال (المصرف) وفي هذه الحالة يمثل مضاربا بالنسبة للمودعين وتكون هنا المضاربة من النوع المطلق. اذن هناك صورتين للمضاربة وهي المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة. (Al-Makkawi, 2009, p. 31)

ت. صكوك المرابحة: يعد بيع المرابحة أداة تمويل على المدى القصير ويقوم المصرف بتوظيف فائض السيولة الموجودة لديها، حيث تستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصا بالأفراد أم بالمؤسسات. وان المرابحة مشتقة من الربح وهو الزيادة والنمو، اصطلاحا يعني بيع المرابحة هو بيع الشيء بثمنه مضافا إليه زيادة معينة وهو من بين بيوع الأمانة بحيث تنقسم بيوع الأمانة الى ثلاثة اقسام منها بيع المرابحة، وبيع التولية وهي بيع السلعة بنفس ثمن شراءها، وبيع الوضعية وهي بيع السلعة بثمن اقل من ثمن شراءها، وبيوع أمانة يشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة. إذ تعد عقودا الشرعية التي تعامل الناس بها، ويكون العقد بين طرفين وتسمى بالمرابحة البسيطة وهذه الصورة نادرا ما تنطبق في المصرف الإسلامي لأنها تفترض ان السلعة بحوزة المصرف قبل ان يطلبها العميل اي ان المصرف يمتنح الامتلاك بقصد البيع والربح، حيث ان المرابحة البسيطة هي عبارة عن صفقة بيع تبدأ بالقبول من جهة البائع وغالبا ما يكون الثمن نقدا وهذه البيوع جائزة شرعا (Othman, 2009, p. 68).

ج. صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة حيث يتم إصدارها لجمع رأس مال السلم، سلعة السلم تكون مملوكة لحامل الصك ويكون حق حامل الصك مؤجلا الى حين استلام السلع وبيعها، وتعتبر صكوك السلم من ضمن الديون العينية لأنها تثبت بالذمة ولا تزال في ذمة البائع ذلك لان صكوك السلم تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلعة مؤجلة التسليم. (Boughari, 2008, pp. 38-39).

ح. صكوك الاستصناع: هو عبارة عن صك (وثائق) متساوية القيمة حيث يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في صناعة سلعة معينة، تصبح السلعة المصنوع ملك لصاحب الصك ومصدرها الصانع والمكتتبون هم المشترون، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع، وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها. (Zaytoun, 2010, pg. 45) تحدد مواصفات المشروع وتكاليف انشائه وثمان بيعة وطرق الدفع، ويستحق مالك الصك ثمن بيع المشروع وإضافة اليه هامش الربح، وتحدد آجال الصكوك بمدة التصنيع، وتصبح السلعة المباعة استصناعا وقبض الثمن، تمثل اذن صكوك الاستصناع بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل (Al-Khathlan, 2012, p. 139).

ر. صكوك الاجارة: وهو عقد يقوم بموجبه المصرف بتأجير معدات الى العميل بأجر متفق عليه وفي نهاية الايجار يقوم العميل بشراء المعدات بسعر متفق عليه مع المصرف، الاجر مدفوع يكون جزءا من السعر. تحتوي على نسبة من المخاطر بسبب احتفاظ مالك المعدات المؤجرة ببعض العوائد المرتبطة بالملكية المؤجرة. (Al-Quraishi, 2012, p. 49)

ز. صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة (عقد استثمار) ارض زراعية بين صاحب الارض و اخر يعمل على استثمارها شرط ان يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها. وهناك شروط عديدة للمزارعة منها صلاحية الارض، وكذلك معرفة البذور من حيث الجنس والنوع والصفة، وايضا معرفة من عليه البذر هل على صاحب الارض ام على العامل وتحديد حصة لكل طرف من الناتج. (Bawqari, previous source, p. 35)

هـ. صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة او عقد يراد منه اصلاح الشجر وهو دفع الشجر الى من يعتني بها ويحافظ عليها بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة بشرط ان يتم تقسيم ثمر الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها بمعنى تكون حصة لحامل الصك من المحصول المتعاقد عليه. اما شروط المساقاة ان يكون للشجر المدفوع للعامل ثمرة تزيد بالعمل وكذلك تسليم الارض التي عليها الشجر للتعامل فيها وان يكون الخارج من الثمر للمتعاقدين. (Naima, 2010, p. 6).

و. صكوك القرض الحسن: تستخدم هذه الصكوك في الانفاق على الخير والبر وتصدر من أي جهة كانت، لا تعود بعائد مادي على مصدرها ولكن العائد الأكبر هو جزاءه في الآخرة عند الله عز وجل. وتستطيع الحكومة أيضا من تصديرها لسد العجز الذي يحدث في الموازنة. (Saleh, 2014, pg. 9).

4- الصناعة المالية الإسلامية في العالم:

لقد تطورت الصناعة المالية الإسلامية (IFSI) في أعقاب الأزمة المالية لتوفير وسائل بديلة للوساطة المالية ومنصة أكثر تنوعاً لتخصيص الأموال القابلة للاستثمار. كانت هناك تطورات مهمة في كل فئة من فئات الأصول للتمويل الإسلامي منذ صدور تقرير التمويل الإسلامي والاستقرار المالي العالمي في أبريل 2010، بما في ذلك عدد متزايد من الفاعلين في الصناعة، لا سيما في معظم الدول، وإدخال إصلاحات تنظيمية وحوافز مختلفة برعاية الحكومة حيث اعتبرت مبادرات لتأسيس خدمات مالية إسلامية في أسواق مختلفة، بالإضافة إلى مؤسسة خدمات مالية دولية (IFSI) تقدر أصولها بمبلغ 1.6 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2012، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 20.4% على أساس سنوي منذ نهاية عام 2011. (IFSB, 2011, p. 20)

يتركز إجمالي الأصول المالية الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا وتظل مركزاً بشكل كبير في البنوك الإسلامية. بصرف النظر عن إيران والسودان، اللتين تدعمان نظاماً مالياً متوافقاً تماماً مع نظام الشريعة الإسلامية، فإن دول مجلس التعاون الخليجي المختارة، وبنغلاديش وماليزيا هي الأسواق الرئيسية التي يتمتع فيها التمويل الإسلامي بأهمية كبيرة نظراً لزيادة حصة السوق من IFS العاملة داخل الدول المعنية.

ففي ماليزيا، على سبيل المثال، تمتلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية 20% من إجمالي أصول النظام المصرفي في نهاية عام 2012، وتساهم أكبر مؤسسة مالية إسلامية فردية في الدولة بنسبة 4.7% من إجمالي الأصول المصرفية. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يولد نفس المقياس نسباً أعلى مع أكبر مؤسسة مالية إسلامية في المملكة العربية السعودية تمثل 15.4% من أصول النظام المصرفي بنهاية عام 2012، بينما تمتلك أكبر مؤسسة مالية إسلامية في الكويت 31.1% من أصول النظام المصرفي. (IFSB, 2012, p. 23)

وتقسم الأصول المالية الإسلامية الى الأصول المصرفية والصكوك واصول الصناديق الإسلامية وأخيراً مساهمات التكافل، وتتوزع الاصول المالية الإسلامية كما في الجدول (1) وحسب المنطقة لعام 2012 فتمتلك اسيا من الأصول المصرفية 171.8 ومن الصكوك غير المسددة 160.3 بينما تمتلك من أصول الصناديق الإسلامية 22.6 ومن التكافل 2.7، أما دول مجلس التعاون الخليجي فتتوزع فيها الأموال الإسلامية على 434.5 من الأصول المصرفية و66.3 من الصكوك و28.9 من الصناديق الإسلامية و7.2 من مساهمات التكافل. بينما دول الشرق وشمال افريقيا تمتلك 590.6 من الأصول المصرفية و1.7 من الصكوك و0.2 من الصناديق الإسلامية و6.9

من التكافل. وبينما تتوزع الأصول المالية الإسلامية في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى الى 16.9 من الأصول المالية و1.0 من الصكوك و1.6 من الصناديق الإسلامية و0.4 من مساهمات التكافل (IFSB, 2012, p. 30).

جدول (1) توزيع الأصول المالية الإسلامية 2012-2018-2019 (مليار دولار امريكي)

مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية حسب المنطقة 2012				
المنطقة	الأصول المصرفية	الصكوك الممتازة	أصول الصناديق الإسلامية	مساهمات التكافل
اسيا	171.8	160.3	22.6	2.7
مجلس التعاون الخليجي	434.5	66.3	28.9	7.2
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	590.6	1.7	0.2	6.9
افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى	16.9	0.1	1.6	0.4
آخرون	59.8	1.0	10.8	0.0
المجموع	1,273.6	229.4	64.2	17.2
مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية حسب المنطقة 2018				
اسيا	266.1	323.2	24.2	4.1
مجلس التعاون الخليجي	704.8	187.9	22.7	11.7
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	540.2	0.3	0.1	10.3
افريقيا	13.2	2.5	1.5	0.01
اخرى	47.1	16.5	13.1	--
مجموع	1.571.3	530.4	61.5	27.7
مؤشرات الصناعة المالية الإسلامية حسب المنطقة 2019				
مجلس التعاون الخليجي	854.0	204.5	36.4	11.70
اسيا	240.5	303.3	26.7	3.02
الشرق الأوسط وجنوب اسيا	584.3	19.1	16.5	11.36
افريقيا	33.9	1.8	1.6	0.55
أخرى	53.1	14.7	21.1	0.44
المجموع	1,765.8	543.4	102.3	27.07
المشاركة	72.4%	22.3%	4.2%	1.1%

Source: Regulatory authorities, Bloomberg, Zawya, central banks, individual institutions, corporate communications, IFIS, The Banker, KFHR

نلاحظ من الجدول (1) الأصول المصرفية في اسيا قد ارتفعت عن 2012 فقد بلغت في (2018) 266.1 بعد ان كانت (2012) (171.8) وارتفعت نسبة الصكوك من 160 في 2012 الى 323.2 في 2018، وكذلك ارتفعت كل من التكافل والأصول المالية الإسلامية. وشهدت معظم المناطق ارتفاع في بعض المؤشرات بينما شهدت الأخرى انخفاض في البعض الآخر من المؤشرات بالمقارنة بين الجدولين الموضح بهما مؤشرات الصناعة المالية الإسلامي (IFSB، 2018، ص20)، بينما في 2019 فقد ارتفعت قيمة الأصول المصرفية لمجلس التعاون الخليجي من 704.8 الى 854.0 وكذلك ارتفعت كل المؤشرات الأخرى الصكوك والصناديق الإسلامية عن 2018 لكن مؤشر التكافل بقت نفس القيمة 2018 و2019 حيث بلغت 11.70. (IFSB، 2019، p.20). اما اسيا فقد تأثرت في 2019 بسبب أزمة فايروس كورونا فقد انخفضت كل من الأصول المصرفية والصكوك والتكافل بينما شهدت الصناديق الإسلامية ارتفاع بلغ 26.7 في 2019 بينما كانت تبلغ 24.2 في 2018. (IFSB، 2019، p. 25).

بينما شهدت منطقة الشرق الأوسط ارتفاعاً في مؤشرات الصناعة المالية جميعها في 2019 عن 2018 وكما موضح بالجدول (1)، بينما أفريقيا ارتفعت الأصول المصرفية في عام 2019 عن 2018 حيث بلغت 33.9، وكذلك ارتفعت الصناديق الإسلامية والتكافل (1.6)، (0.55) على التوالي في عام 2019، بينما الصكوك الإسلامية قد انخفضت إلى 1.8 في 2019 عنه في 2018 حيث بلغ 5.2. نمو الصناعة المالية الإسلامية العالمية في عام 2019 تبلغ نحو 2.44 تريليون دولار أمريكي (البنوك وأسواق رأس المال والتكافل) تبلغ نحو 2.44 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، مما يمثل نمواً سنوياً بنسبة 11.4٪ من حيث الأصول بالدولار الأمريكي (2018: 2.19 تريليون دولار أمريكي) كما في الجدول (1). ساهمت هذه المؤشرات في جميع القطاعات إلى زيادة القيمة الإجمالية لمؤشر الخدمات المالية الإسلامية العالمي.

كانت الخدمات المصرفية الإسلامية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سوقاً متخصصة في معظم الدول مع عدد قليل فقط من المؤسسات التي تقدم أدوات الإيداع والتمويل الأساسية. عملت التطورات على تنظيم واستيعاب وتحفيز المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في عدد من الأسواق في جميع أنحاء العالم. تظهر عينة من 50 بنكاً إسلامياً في 11 دولة أن الصناعة المصرفية الإسلامية قد شهدت نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة. بلغت القيمة الإجمالية للأصول لدى هذه البنوك الإسلامية 411.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2012.

من عام 2008-2016، كانت البنوك الإسلامية غزيرة الإنتاج من حيث إدخال منتجات جديدة مع زيادة التطور. كان هناك عدد متزايد من أسواق المال والأدوات بين البنوك التي تم تطويرها لمساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة السيولة، بينما ركزت المؤسسات في بعض الدول على منتجات الاستثمار وإدارة الثروات مثل حسابات الذهب والصناديق المتداولة في البورصة حالياً، هناك منتجات جديدة يتم تصميمها لمساعدة المؤسسات على إدارة المخاطر والتحوط. (IFSB, 2016, p. 30) على وجه الخصوص، ألفت التوترات الجيوسياسية بظلالها على الآفاق الاقتصادية العالمية في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة وقللت من الشعور الاقتصادي العالمي. واستجابة لذلك، شهد ما يقدر بنحو 120 اقتصاداً يمثل ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي تباطؤاً في النمو على أساس سنوي في عام 2018، مما أدى إلى مراجعات نزوليه للعديد من الاقتصادات. (IFSB, 2018, p.22)

تعتبر المخاطر السلبية للاقتصاد العالمي أكثر ترجيحاً من مخاطر الاتجاه السعودي في عدد من الاقتصادات المتقدمة والنامية. ويمكن ربط مخاطر الهبوط في عدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية بعدة عوامل لا سيما انخفاض نمو السلع المصنعة بسبب انخفاض حجم التجارة في خضم التوترات المتصاعدة الناشئة عن الحرب التجارية. في مجال الأسواق المالية، كان زيادة أسعار الفائدة لا تزال مستمرة مما تسبب في تدفقات صافية لرأس المال إلى الخارج بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين في الاقتصادات الناشئة، وأدى في النهاية إلى استمرار انخفاض قيمة العملة في عام 2018.

ومع ذلك، فقد شهدت العديد من عملات الأسواق الناشئة انتعاشاً من هذه العملات 2018، خاصة منذ 2018 وشهد الاقتصاد الأمريكي نمواً اقتصادياً ضعيفاً. بسبب فك الحوافز المالية وتجاوز أسعار الفائدة. ويتضح وضع مماثل فيما يتعلق بالبلدان المنتجة للنفط والبلدان المصدرة للناشئة، حيث عانت من تقلبات في أسعار النفط الخام، والتي تراجعت في نهاية عام 2018. وكانت كل هذه العوامل محركات رئيسية لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2018.

حافظت الصناعة المالية الإسلامية العالمية IFSI على النمو ولكن بوتيرة أبطأ عند 2 تريليون دولار أمريكي من حجم الأصول في ظل هذه الظروف، وتمكنت IFSI العالمية من الحفاظ على نمو إيجابي، وإن كان ذلك أبطأ من العام الماضي عبر قطاعاتها الرئيسية الثلاثة (البنوك وأسواق رأس المال والتكافل) تقدر بنحو 2.19 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 كما في الجدول (1)، مما يمثل نمواً سنوياً (سنوياً) 6.9٪ في الأصول بالدولار الأمريكي وساهم النمو بشكل فعال من قبل جميع القطاعات الثلاثة لمؤشر الخدمات المالية الإسلامية، لكن الانتعاش الرئيسي في الأداء شهدته أسواق رأس المال الإسلامية.

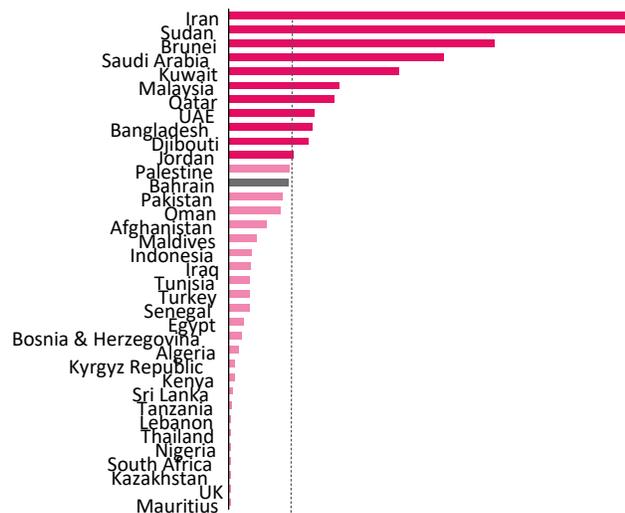
تحقق النمو الإجمالي على الرغم من انخفاض قيمة العديد من عملات الأسواق الناشئة لفترة طويلة من عام 2017 حتى 2018، مما أدى إلى انخفاض قيم الأصول بالدولار هناك. واصلت الصكوك العالمية القائمة اتجاهها في النمو الإيجابي بنسبة 22٪، وإن كان ذلك بنمو أبطأ من العام الماضي، لتتعلق عند 530.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018 (2017: 434.8 مليار دولار أمريكي) على خلفية الإصدارات القوية السيادية ومتعددة الأطراف الرئيسية. (IFSB, 2018, p. 32)

شهدت صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية 2018 نمواً بنسبة 0.9٪ فقط في الأصول لتتعلق عند حوالي 1.57 تريليون دولار أمريكي (من 2017: 1.56 تريليون دولار أمريكي) وبالتالي تقلصت حصتها في إجمالي IFSI بشكل طفيف إلى 71.7٪ (2017: 76٪). ويعزى هذا النمو الباهت خلال الفترة بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، خاصة في بعض الاقتصادات الناشئة ذات التواجد المصرفي الإسلامي الكبير.

تقع الانخفاضات الرئيسية في قيم الأصول بين السلطات المصرفية الإسلامية في إيران والسودان، والتي تعد من بين أكبر موطن الأصول المصرفية الإسلامية. فيما يتعلق بصناعة التكافل، سجلت المساهمات الإجمالية لصناعة التكافل العالمية أيضاً زيادة بنسبة

6.1% لتعلق عند 27.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2017 (2016: 26.1 مليار دولار أمريكي). ومع ذلك، ظلت حصتها في IFSI العالمية دون تغيير عند 1.3%. على الرغم من تباطؤ أداء نمو الأصول العالمي، إلا أن حصة السوق المحلية للخدمات المصرفية الإسلامية فيما يتعلق بإجمالي القطاع المصرفي استمرت في الزيادة في عدد كبير من البلدان، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. حققت المملكة العربية السعودية تغلغلاً ثابتاً بنسبة 51.5% في 2018 (2017: 51.5%) وبصرف النظر عن إيران والسودان. كما تم إجراء تحسينات في الحصة السوقية عبر الدول الأخرى ذات الأهمية، بما في ذلك الكويت بنسبة 40.6% (2017: 39.3%). ماليزيا 26.5% (2017: 24.9%)، الإمارات 20.6% (2017: 20.0%)، بنغلاديش 20.1% (2017: 19.8%) والأردن 15.6% (2017: 15.5%). كانت قطر لا تزال الدولة المهمة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في حصتها في السوق إلى 2.25% (2017: 25.7%). بشكل جماعي، فإن 12 دولة تشهد انخفاضاً طفيفاً للتمويل الإسلامي بنسبة 91% من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية (من 17: 92%) وأيضاً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 80% من الصوك العالمية القائمة (2017: 82%). ونلاحظ من الشكل (1) ان العراق يحتل المرتبة التاسعة عشر من إجمالي الأصول المصرفية حيث تبلغ نسبة العراق اقل من 0.6% (IFSB, 2018, p. 32).

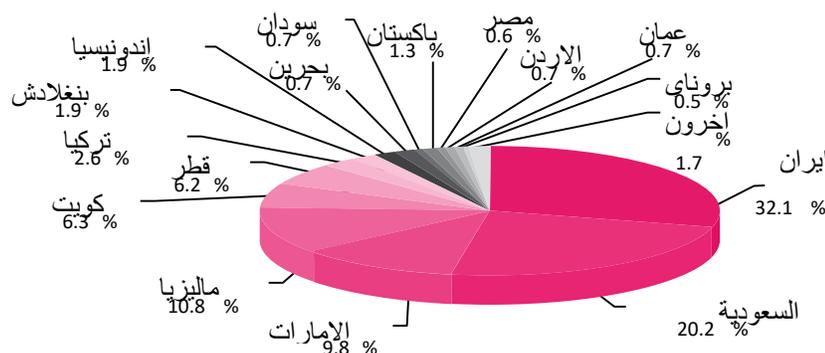
شكل (1) الحصة المصرفية الإسلامية في إجمالي الأصول حسب المناطق 2018



Source: IFSB Secretariat Working

من حيث أصول الصيرفة الإسلامية، حافظت إيران على مكانتها التاريخية كأكبر سوق، حيث سجلت انخفاضاً طفيفاً بنسبة 32.1% من الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية من عام 2018. تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 20.2% (2017: 20.4%)، ماليزيا 10.8% (2017: 9.1%)، الإمارات العربية المتحدة 9.8% (2017: 9.3%) والكويت 6.3% (2017: 6.0%)، شهدت ماليزيا على وجه الخصوص زيادة في حصة سوق التمويل الإسلامي المقدر بنحو 71%، والتي أصبحت المحرك الرئيسي لنمو التمويل الإسلامي في المنطقة. البلدان الأخرى في أكبر 10 دول مصرفية إسلامية، حسب الحجم، هي قطر وتركيا وبنغلاديش وإندونيسيا والبحرين. (IFSB, 2018, p. 34)، كما في الشكل (2) التالي:

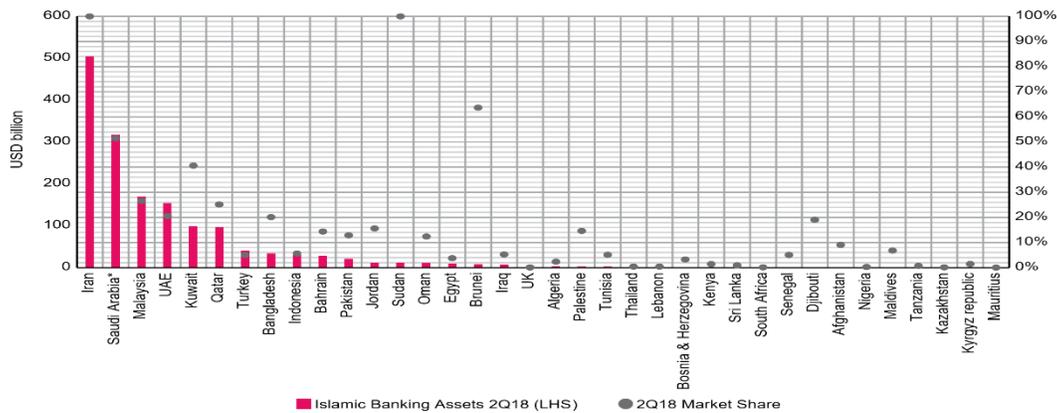
شكل (2) حصة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية % (2018)



Source: IFSB Secretariat Workings

يظل التركيز الجغرافي لأصول البنوك الإسلامية كبيرًا ومُشابهًا من 2017، مع وجود 91.2% من هذه الأصول في البلدان التي يعتبر فيها القطاع المالي الإسلامي مهمًا. تمثل أكبر 10 دول مصرفية إسلامية من حيث حجم الأصول 93.7% من الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية، وهي أعلى قليلاً من مستواها 93.2% في 2017، في حين أن الدول الخمس الأولى - وهي إيران، والمملكة العربية السعودية، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، والكويت - هي موطن لأكثر من 79% من أصول الصناعة على مستوى العالم. أما في العراق فيستحوذ العراق على نسبة بسيطة جدا من إجمالي الأصول حيث بلغ نسبته اقل من 0.9%، (IFSB, 2018, p. 35) كما في الشكل التالي (3)

شكل (3) الأصول المصرفية الإسلامية وحصة السوق 2018



Source: IFSB Secretariat Workings

أما في عام 2019 سجل الاقتصاد العالمي أضعف وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية منذ عقد من الزمان على الرغم من أن مساهمة النقاط المئوية الفعلية لكل منطقة أو دولة في النمو تعكس خصائصها الخاصة أو خصوصياتها، إلا أن التباطؤ في النمو الاقتصادي كان منتشرًا في عام 2019. معظمها لا تزال العوامل المسؤولة عن الانكماش الاقتصادي الذي شهدته السنوات القليلة الماضية بلا هوادة. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، الحروب التجارية المتصاعدة (خاصة بين الولايات المتحدة والصين)، والاضطرابات الاجتماعية والمدنية، والمآزق الجيوسياسية والحصار الاقتصادي، والعقوبات التجارية والاقتصادية، وما إلى ذلك. وبما في ذلك الكوارث الطبيعية والأحداث ذات الصلة بالمناخ (مثل الجفاف والفيضانات والحرائق البرية والانفجارات البركانية، وما إلى ذلك)، في أجزاء مختلفة من العالم. أدت هذه العوامل إلى إعاقة النشاط الاقتصادي العالمي وزادت من عدم اليقين. كما أنها أثرت سلباً على النظام المالي العالمي، لا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية. "وفي مجال الأسواق المالية، تم إعطاء الأولوية لسياسات التيسير النقدي في عدد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة لتحفيز النمو ومنع المزيد من التدهور في الأوضاع المالية.

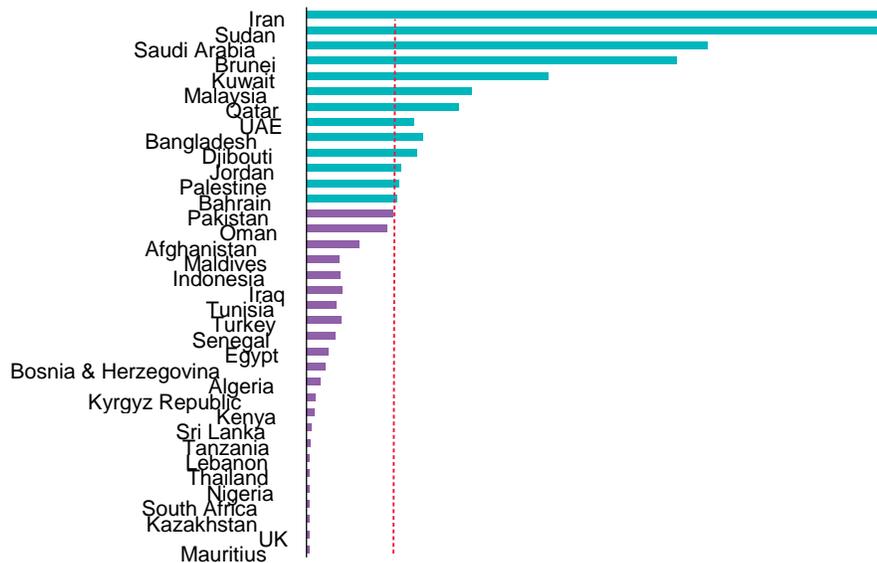
تم تعزيز السياسة الاحترازية الكلية في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة لحماية القطاع المالي من أي نقاط ضعف ناشئة عن تباطؤ نمو الاقتصاد الحقيقي. في تحول مفاجئ للأحداث، عكس صندوق النقد الدولي توقعاته السابقة التي تم إجراؤها في يناير 2020 عند 3.3% معدل النمو العالمي، إلى انخفاض بنسبة 3-0% في الاقتصاد العالمي في عام 2020 بسبب وباء COVID-19 وتقلب إنتاج النفط العالمي وأسعاره. (IFSB, 2019, p. 37).

واستند هذه التعزيزات إلى التأثيرات الإيجابية المتوقعة للسياسة النقدية والتيسير المالي في العديد من الاقتصادات المتقدمة، والانتعاش التدريجي المتوقع والاستقرار المؤقت للاقتصاد العالمي، واتجاه حاسم وواضح بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتحسين العلاقات التجارية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين. بالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن يستمر ارتفاع أسعار العملات في الأسواق الناشئة المسجلة من عام 2019، إلا أن الوضع الذي ظهر عالميًا في عام 2020 قدم قصة مختلفة وتجلت في انهيار شبه كامل للإنتاج العالمي، وانخفاض كبير في سوق الأسهم، ارتفاع معدلات البطالة، تخفيضات الميزانية، عمليات الإنقاذ الحكومي، حزم التحفيز، تخفيضات السياسة النقدية والمالية، تدخلات الصرف الأجنبي، إلخ. (IFSB, 2020, p. 22)

شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في عام 2019 تحسناً في نمو الأصول على أساس سنوي بنسبة 7.12% (2018): 0.9%)، حيث بلغ إجمالي الأصول في الربع الثالث من عام 2019 (1.77) تريليون دولار أمريكي (الربع الثاني 2018: 1.57 تريليون دولار أمريكي). ويعزى النمو المسجل إلى التحسن في أصول الصيرفة الإسلامية في بعض الدول، وخاصة منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت اندماجات كبيرة للبنوك الإسلامية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الودائع المستقرة وتعزيز الكفاءة.

كان تأثير سعر الصرف على الأصول الاسمية لقطاع الصيرفة الإسلامية في فترة 2019 ضئيلاً، مقارنة بالوضع المعلن عنه في 2018. ومع ذلك، سجل قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية انخفاضاً مستمراً لمدة ثلاث سنوات في حصته من IFSI العالمية إلى 72.4% (من 2018: 76.0%). خاصة مع استمرار الزخم في قطاع سوق المالي الإسلامي في عام 2019، كما في الشكل (4)، شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية زيادة في حصة السوق المحلية على أساس سنوي في 27 دولة (من عام 2018: 19 دولة) بينما ظلت دون تغيير في سبعة بلدان أخرى (بما في ذلك إيران والسودان، والتي كلاهما لهما 100% من حصص السوق المحلية). وفي الوقت نفسه، انخفض عدد الدول التي انخفضت حصصها في السوق من 10 في عام 2018 إلى اثنين في عام 2019 (الإمارات العربية المتحدة وجزر المالديف). (IFSB، 2017-2020) وبعد دخول العراق في عام 2018 لمجلس الصناعة المالية الإسلامية بدأت توثق حصصها عالمياً من الأصول المصرفية الإسلامية وكان العراق في المرتبة التاسعة عشر من إجمالي الأصول المصرفية في عام 2019.

شكل (4) حصة المصرفية الإسلامية في إجمالي الأصول المصرفية العالمي 2019



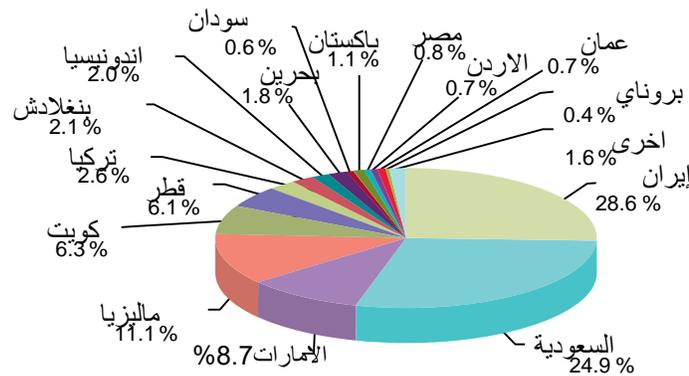
Source: IFSB Secretariat Workings

إن عدد الدول التي حققت فيها الخدمات المصرفية الإسلامية أهمية محلية هو 13 في عام 2019 (من 2018: 12 دولة). تعد فلسطين أحدث إضافة إلى قائمة الاختصاصات ذات الأهمية، حيث بلغت حصة الصيرفة الإسلامية في القيمة الإجمالية لسوق البنوك المحلية 15.5%. علاوة على ذلك، بصرف النظر عن إيران والسودان بحصة محلية 100%، هناك دولتان لهما حصة مصرفية إسلامية تزيد عن 50% في أصولهما المصرفية المحلية. ارتفعت حصة الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية إلى 69.0% في عام 2019 (عام 2018: 52%)، بينما سجلت الكويت وماليزيا "حصصاً في السوق تبلغ 48% (2018: 41%) و 28.4% (الربع الثاني 2018: 27%)، على التوالي.

كما تم إجراء تحسينات في حصتها في السوق عبر دول أخرى ذات أهمية، بما في ذلك بنغلاديش 25.3% (2018: 20.1%) والأردن (16.2%، 18: 15.7%). وعلى عكس العام الماضي، عندما سجلت انخفاضاً. وحسنت قطر حصتها في السوق إلى 26.1% (2018: 25.2%). تستضيف الآن السلطات المصرفية الإسلامية الـ 13 ذات الأهمية نسبة 91.4% المتزايدة بشكل طفيف من أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية (من 2018: 91.3%)، بينما بالنسبة للصكوك، هناك زيادة طفيفة إلى 83.6% من نصيب الصكوك العالمية (2018: 80%).

من حيث أعلى الدول لأصول الخدمات المصرفية الإسلامية، إيران بنسبة 28.6% (2018: 32.1%)، المملكة العربية السعودية 24.9% (2018: 25.1%)، ماليزيا 11.1% (2018: 10.8%)، الإمارات العربية المتحدة 8.7% (2018: 9.8%) والكويت، التي لا تزال عند 6.3%، هي الخمسة الأوائل. البلدان الأخرى في أكبر 10 دول مصرفية إسلامية، مرتبة حسب الحجم، هي قطر وتركيا وبنغلاديش وإندونيسيا والبحرين كما في الشكل (5).

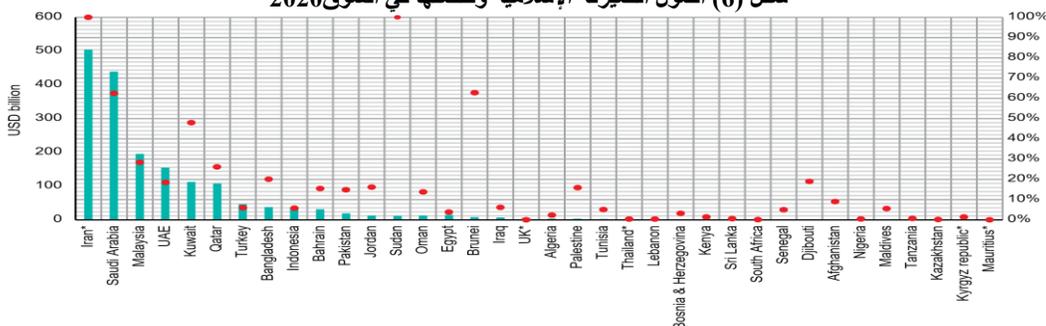
شكل (5) حصة الأصول المصرفية الإسلامية من % 2019



Source: IFSB Secretariat Workings

نظرًا لاستمرار انتشار المخاطر المحتملة، فضلاً عن التطورات الناشئة مثل قضية COVID-19، لقد أثر انتشار كوفيد-19 والسرعة التي ينتشر بها على الاقتصاد العالمي من خلال الاضطرابات في التجارة المحلية والدولية وروابط الإنتاج وجميع النشاطات الاقتصادية. حيث ارتفعت القيمة الإجمالية لأصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية بالدولار الأمريكي بنسبة 12.7% عام 2019 (على أساس سنوي) في خضم حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي على الرغم من أن تأثير انخفاض سعر الصرف ضئيل للغاية مقارنة بعام 2018، إلا أنه لا يزال يؤثر نمو صناعة الصيرفة الإسلامية في عام 2019 من خلال انخفاض حصة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية للبلدان التي تشهد انخفاض عملاتها. ستستمر أسعار صرف العملات غير المربوطة بالدولار الأمريكي في أسواق الصيرفة الإسلامية الرئيسية، إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة في عدد قليل من السلطات المصرفية الإسلامية، في التأثير بشكل كبير على قيمة أصول الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية وغيرها من المؤشرات الإجمالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية. الصدمة المفاجئة للنظام المالي العالمي التي أحدثتها جائحة COVID-19، والتي يغذيها تقلب أسعار النفط وزيادة حالات عدم اليقين بسبب العديد من عوامل الضعف الأخرى، وضعت مرونة القطاع المصرفي الإسلامي للدول على المحك في عام 2020. وخاصة في البنوك الإسلامية، نظرًا لتعرضها الكبير للاقتصاد الحقيقي، أدخلت العديد من البنوك المركزية تدابير مختلفة من خلال عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة لتخفيف تأثير ما يترتب على انخفاض تدفق الأموال إلى البنوك. تم تنفيذ إجراءات تخفيف السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة في كثير من الدول، ومن المتوقع أن تؤدي إلى مزيد من الضغط على ربحية البنوك. على الرغم من الآثار السابقة للصدمة التي تعرضت لها النظام المالي، فإن أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية العالمية على خلفية الأداء المسجل خلال السنوات القليلة الماضية تشير إلى أنها مرنة ومستقرة (IFSB، 2019-2020) وتستند التوقعات السابقة للقدرة على الصمود إلى النمو السنوي لأصول الخدمات المصرفية الإسلامية في عام 2020 خاصة في الاقتصادات الناشئة: المملكة العربية السعودية (8.7%) وتركيا (21.0%) وماليزيا (10.4%) واندونيسيا (7.3%). تماشيًا مع عام 2019، حققت غالبية البلدان مكاسب كبيرة في حصة سوق الخدمات المصرفية الإسلامية مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية في عام 2020 كما في الشكل (6) ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد المملكة العربية السعودية، التي حصلت على 69.0% (2019: 52%) من حصة سوق الخدمات المصرفية الإسلامية بسبب تغلغل أكبر لنوافذ الصيرفة الإسلامية وبيئة تنظيمية داعمة تتوافق مع تنويع الاقتصاد (رؤية حكومة المملكة العربية السعودية).

شكل (6) أصول الصيرفة الإسلامية وحصتها في السوق 2020



Source: PSIFIs IFSB Secretariat Workings

5- نشأة الصناعة المالية الإسلامية في العراق (النشأة والتحديات)

5-1 نشأة الصناعة المالية الإسلامية في العراق

انبثقت فكرة انشاء المصارف الإسلامية في العراق نتيجة لتقاطع سلوك المصارف التجارية مع الشريعة الإسلامية وخاصة (الفائدة) اخذا وعطاء والتي تشكل المدخل الرئيسي للمصرف التجاري وذلك لان الفائدة ثمرة استخدم المال. وتختلف المصارف الإسلامية في بعض معاملاتها فيما يخص المسائل الفقهية، ويتحدد ذلك وفقا لمجلس إدارة المصرف أو مالكه، ما يجعل هناك اختلافا فيما يخص طريقة منح القرض والمعاملات الأخرى (Nema, 2010, p. 2)، شهدت المصارف الإسلامية إنشاء تكتلات يهدف الى تقديم التمويل الى المشاريع التنموية الكبرى بما يحقق الجدوى الاقتصادية للاقتصاد العراقي الذي يعاني من مشاكل كثيرة. من خلال تفعيل دور جمعية المصارف الإسلامية بحيث يكون لها دور رقابي وتقويمي لواقع حال المصارف الإسلامية في العراق، ورسم خطط النهوض بالفطاع من أجل توسيع مساهمته في عملية التنمية المستدامة.

بلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في عام 2012 (12) مصرف إسلامي، وكانت الأهمية النسبية لرأس المال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2012 المصارف التجارية بلغت 53.5%، والمصارف الإسلامية بلغت 22.5% والمصارف الأجنبية بلغت 7.2% ومصارف حكومية 21.30% (Central Bank of Iraq, Economic Reports, 2012, p. 18).

وبلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في عام 2018 (22) مصرف إسلامية ومصرف واحد إسلامي حكومي و(2) مصارف إسلامية اجنبية، وكانت الأهمية النسبية لرأس المال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2018 المصارف التجارية بلغت 38%، والمصارف الإسلامية بلغت 33.2% والمصارف الأجنبية بلغت 6.3% والمصارف الحكومية 22.2%. في 2018 أصدر البنك المركزي العراقي شهادات ايداع اسلامية لأجال متوسطة (14) يوم وذلك بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وإدارة السيولة لدى القطاع المصرفي، ومن التطورات المصرفية اتخذ البنك المركزي العراقي خلال عام 2018 العديد من الإجراءات وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي وتعزيز دوره في تحقيق الاستقرار النقدي وحشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي وكانت من اهم هذه الإجراءات هي الانضمام الى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وانضمام العراق الى مجلس الخدمة المالية الإسلامية IFSB. (Central Bank of Iraq, Economic Report, 2018, p. 27).

وبلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في العراق عام 2019 (24) والمصارف الإسلامية الأجنبية في العراق (2) وعدد المصارف الإسلامية الحكومية واحد فقط. اتخذ البنك المركزي العراقي خلال 2019 في تنظيم عمل المصارف وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي واهم هذه الإجراءات إطلاق البنك المركزي العراقي لبرنامج التمويل الإسلامي المجمع بهدف خلق شراكة منتظمة في عملية التمويل والاستثمار بين المصارف التقليدية والإسلامية من جهة والقطاعين من جهة أخرى، وإعادة توزيع هيكلية نسب الاحتياطي الإلزامي المفروض على ودائع المصارف الإسلامية التوفير (الإدخارية) والثابتة لتكون بنسبة 5% بدلا من 15% مع خضوع الودائع الأخرى لنسبة 15%. السماح للمصارف الإسلامية فقط وبشكل مبدئي باستعمال عقود الاجارة لتمويل شراء العقارات او تمويل بناء العقارات. (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، 2019، ص25) وكانت الأهمية النسبية لرأس المال الجهاز المصرفي العراقي لعام 2019 المصارف التجارية بلغت 37.2%، والمصارف الإسلامية بلغت 34.1% والمصارف الأجنبية بلغت 6.1% والمصارف الحكومية 22.6%.

وعام 2020 بلغ عدد المصارف الإسلامية المحلية في العراق (28) والمصارف الإسلامية الأجنبية (دولية) في العراق (2) . بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الإسلامي (34.9%) في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (34%) من اجمالي رؤوس أموال المصارف. ويوضح الجدول (2) أسماء المصارف الإسلامية في عام 2020 الحكومية والمحلية وشركات التحويل سابقا وكذلك المصارف الإسلامية الأجنبية. يحتوي الجدول على معلومات تخص كل مصرف منها اسم المصرف والعنوان ورأس مال المصرف واسم المدير ورقم وتاريخ إجازة المصرف (تأسيس المصرف) والبريد الإلكتروني وموقع المصرف على الإنترنت. اول مصرف إسلامي تأسس في عام 1993، ففي العراق تم انشاء اول مصرف إسلامي في بداية التسعينات عام 1993 (مصرف العراقي الإسلامي) وقد انشأه الدكتور عبد اللطيف هميم وبرأس مال قدره مائتي مليون دينار عراقي، وبعد عام 2003 بدأت انظار العراقيين تتجه نحو انشاء المصارف الإسلامية حتى وصل عدد المصارف الإسلامية سبعة عشر مصرفا إضافة الى المصارف الحكومية والتجارية، وقد شجعت المصارف الإسلامية المودعين على الكثير من الأمور منها مجالات القروض العقارية والمشاريع الكبيرة والصغيرة وشراء السلع، لعدم وجود فائدة مالية مقابل تلك القروض وفقا للشريعة الإسلامية. وأحدث المصارف الإسلامية لعام 2020 هي الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل برأس مال قدره 150 مليار دينار ومصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل برأس مال قدره 100 مليار دينار (Central Bank of Iraq, Economic Report, 2020).

جدول 3: المصارف الإسلامية في العراق 2020

المصارف الإسلامية الحكومية				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار)	رقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع
1	النهرين الإسلامي	150 مليار	12317/3/9 في 17/8/2015	info@nib.com.iq alnahrain@cbiraq.info
المصارف الإسلامية المحلية				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار)	رقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع
2	ايلاف الإسلامي	250 مليار	884/3/9 30/5/2001	info@eib.iq www.eib.iq
3	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	250 مليار	ت.ص/6893 في 20/4/1993	info@iraqiislamicb.iq www.iraqiislamicb.iq
4	كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	400 مليار	957/3/9 في 29/5/2005	admin@kib.iq www.kib.iq
5	الوطني الإسلامي	251 مليار	128 في 3/1/2008	info@nib.iq www.nib.iq
6	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	112 مليار	2029/3/9 في 21/11/2005	info@dfdi-bank.com www.dfdi-bank.com
7	التعاون الإسلامي للاستثمار	250 مليار	432/3/9 في 4/3/2007	Taawenbank@icb-fi.iq www.icb-fi.iq
8	العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	2389/3/9 في 16/10/2006	info@ataa-bank.iq
9	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	255 مليار	1995/3/9 في 3/6/2008	info@cihanbank.com.iq www.cihanbank.com.iq
10	المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل	150 مليار	8326/3/9 في 9/4/2018	info@mib.iq www.mib.iq
11	الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل	150 مليار	4625/3/9 في 5/3/2020	info@nasikbank.iq WWW.Nasikbank.iq
المصارف الإسلامية المحلية (شركات التحويل سابقا)				
ت	اسم المصرف	رأس المال (دينار)	رقم وتاريخ الاجازة	البريد الالكتروني والموقع
12	العالم الإسلامي	250 مليار	1763/3/9 في 2/2/2016	info@wd-bk.iq www.wd-bk.iq
13	الجنوب الإسلامي	250 مليار	1791/3/9 في 2/2/2016	info@jib.iq www.jib.iq
14	الود الإسلامي للاستثمار والتمويل (مصرف الوفاق الإسلامي للاستثمار والتمويل سابقا)	250 مليار	6490/3/9 في 5/5/2016	info@wiidb.iq www.alwifaqbank.iq
15	العربية الإسلامي	250 مليار	9846/3/9 في 20/6/2016	info@ab.iq www.alarabiyabank.iq
16	نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	15564/8/9 في 1/11/2016	info@inibiq.iq www.inibiq.iq
17	زين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	250 مليار	11692/8/9 في 11/8/2016	info@zainbank.iq www.zainbank.iq
18	الدولي الإسلامي	260,846,000,000 دينار	13432/8/9 في 19/9/2016	info@imtb.iq www.imtb.iq
19	القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار	250 مليار	2141/8/9 في 8/2/2017	ceo@qibfi.iq www.qibfi.iq

main@aiifb.iq www.aiifb.iq	2139/8/9 في 8/2/2017	250 مليار	الأنصاري الإسلامي للاستثمار والتمويل	20
info@itbank.iq www.itbank.iq	2070/8/9 في 7/2/2017	250 مليار	الثقة الدولي الإسلامي	21
rib@rib.iq www.rib.iq	3230/3/9 في 5/3/2017	250 مليار	الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل	22
info@qib.iq www.qib.iq	3357/3/9 في 6/3/2016	250 مليار	القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل	23
info@aiib.iq www.aiib.iq	4934/3/9 في 5/3/2018	150 مليار	اسيا العراق الإسلامي	24
info@amb.iq www.amb.iq	8263/3/9 في 9/4/2018	150 مليار	المشرق العربي الإسلامي للاستثمار	25
taif@taifib.iq www.taifib.iq	30216/3/9 في 31/12/2018	100,207,534,000 دينار	الطيب الإسلامي للاستثمار والتمويل	26
info@urbank.iq www.urbank.iq	28404/3/9 في 9/12/2018	101 مليار	أور الإسلامي للاستثمار	27
info@aib.iq www.aib.iq	28334/3/9 في 9/12/2018	100 مليار	أمين العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل	28
info@fib.iq	7947/3/9 في 28/6/2020	100 مليار	العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل	29
فروع المصارف الإسلامية الأجنبية				
البريد الإلكتروني والموقع	وقم وتاريخ الاجازة	رأس المال (دينار)	اسم المصرف	ت
adibiraq@IDB.IQ adib@cbiraq.info ADIBIRAQ@ADIB.CO M	1740/3/9 في 6/10/2010	59,003,000,000 مليار	ابو ظبي الإسلامي	30
albarka@albarakaturk. iq www.albarakaturk.iq	1696/3/9 في 4/4/2011	60,322,905,000 مليار	البركة التركي الإسلامي	31

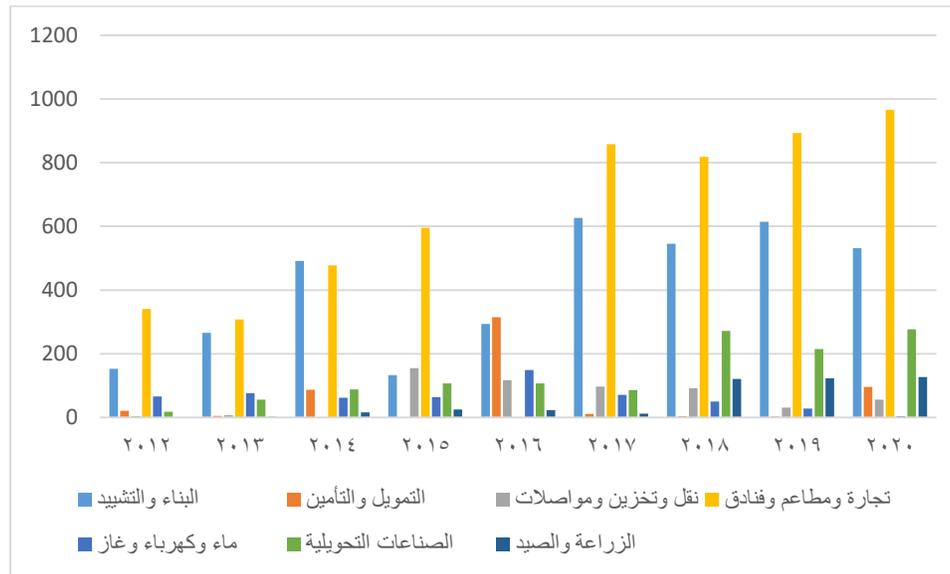
الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على التقارير المصرفية الإسلامية للفترة من 2012-2020
جدول 3: التمويل الإسلامي (الانتماء النقدي) الممنوح الى القطاعات الاقتصادية في العراق (مليون دينار) للفترة من 2012-2020

السنة	الزراعة والصيد	الصناعات التحويلية	ماء وكهرباء وغاز	تجارة ومطاعم وفنادق	نقل وتخزين ومواصلات	التمويل والتأمين	البناء والتشييد	المجموع الكلي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة 1/2
								1	2	
2012	1.421 %0.23	18.402 %3.04	65.874 %10.89	340.379 %56.31	4.060 %0.67	21.244 %3.51	152.998 %25.31	604.378 %100	162.587.533	%0.3
2013	2.728 %0.37	56.663 %7.85	76.018 %10.53	308.185 %42.70	6.764 %0.93	5.054 0.70	266.215 %36.89	721.627 %100	174.990.175	%0.4
2014	16.444 %1.34	88.452 %7.22	62.062 %5.07	477.949 %39.04	1.274 %0.10	86.709 %7.08	491.211 %40.12	1.224.101 %100	175.335.399	%0.6
2015	25.567 %2.36	106.610 %9.85	64.479 %5.96	595.172 %55.04	155.164 %14.34	1.006 %0.09	133.325 %12.32	1.081.323 %100	183.616.252	%0.5
2016	22.859 %1.11	107.253 %5.22	149.179 %7.26	1.048.884 %51.07	117.079 %5.70	314.442 %15.31	294.038 %14.31	2.053.734 %100	208.932.109	%0.9
2017	11.778 %0.66	86.486 %4.90	71.523 %4.05	858.251 %48.71	96.869 %5.49	10.949 %0.62	626.039 %35.53	1.761.895 %100	201.130.066	%0.8
2018	121.045 %6.35	272.361 %14.29	50.666 %2.65	817.868 %42.93	92.217 %4.84	4.648 %0.24	545.977 %28.66	1.904.782 %100	210.532.887	%0.9

2019	123.068 %6.44	215.257 %11.27	28.171 %1.47	893.367 %46.78	31.644 %1.65	3.598 %0.18	614.444 %32.17	1.909.549 %100	222.141.229	%0.8
2020	127.272 %6.18	277.369 %13.47	4.412 %0.21	966.017 %46.92	55.985 %2.71	96.059 %4.66	531.441 %25.81	2.058.555 %100	196.985.514	%1.0

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير الاحصائية العراقية للفترة من 2012-2020

شكل (23) التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية حسب التوزيع القطاعي في العراق (مليون دينار) (2012-2020)



الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

يمثل الجدول (3) صكوك التمويل الصادرة حسب القطاعات الاقتصادية الذي تقدمه المصارف الإسلامية للزبائن ونسبة تمويلها من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يوفر المصرف او المؤسسة المالية الإسلامية تسهيلات حيث يمكن سحب مبلغ أكثر مما يمتلكه لائتمانه مقابل ضمان الأوراق المالية، ويوضح الجدول (3) ما يلي:

1. قطاع الزراعة والصيد

بلغت قيمة تمويل الصكوك الصادرة لقطاع الزراعة 1.421 مليون دينار في عام 2012 وبلغت نسبتها 0.23% من اجمالي مجموع اصدار الصكوك. ونلاحظ استمرار ارتفاع نسبة قطاع الزراعة خلال عام 2013 (0.37%) و2014 (1.34%) و2015 (2.36%) من اجمالي اصدار الصكوك. لكن في عام 2016 كانت قيمة اصدار الصكوك (22.859) مليون دينار وبلغت نسبتها (1.11%) من اجمالي الاصدار اما عام 2017 فقد انخفضت نسبتها الى 0.66% من اجمالي اصدار الصكوك بقيمة بلغت (11.778) مليون دينار، ذلك بسبب انخفاض رغبة المستثمرين بالاستثمار في هذا القطاع والتوجه الى قطاعات أكثر جاذبية وأكثر استثماراً، اما خلال الأعوام الثلاثة 2018 و2019 الى 2020 نلاحظ استقرار نسبة الاستثمار في هذا القطاع حيث استقرت عند نسبة 6% بقيمة 121.045 مليون دينار لعام 2018، اما عام 2019 بقيمة 123.068 مليون دينار واخيراً بلغت قيمة اصدار الصكوك لقطاع الزراعة والصيد 127.272 مليون دينار بنسبة 6.18% من اجمالي اصدار الصكوك.

2. الصناعات التحويلية

الصناعات التحويلية فنرى ان نسبة الاستثمار فيها لا يزيد عن 15% خلال مدة البحث من 2012 وحتى 2020 حيث بلغت اعلى نسبة استثمار في هذا القطاع في عام 2018 حيث بلغت 14.29% من اجمالي اصدار الصكوك وبأعلى قيمة 277.369 مليون دينار.

3. قطاع الكهرباء والماء والغاز

كانت توجه الاستثمار لقطاع الكهرباء في 2012 و2013 فيها بنسب عالية وسجلت اعلى نسب في هذين العامين (10.89%، 10.53%) على التوالي من اجمالي اصدار الصكوك، مقارنة بالنسب الأخرى خلال مدة البحث، وقد كانت النسب بعد ذلك غير مستقرة الى عام 2020 حيث كانت أدنى نسبة لها وبلغت 0.21% من اجمالي الصكوك بقيمة بلغت 4.412 مليون دينار.

4. قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

كانت نسبة تمويل الصكوك المصدرة لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى ومقارنة بنسب السنوات حيث كانت أدنى نسبة لها بلغت 39.04% من اجمالي اصدار الصكوك بقيمة 477.949 مليون دينار خلال عام 2014، اما في عام 2019 فبلغت نسبتها 46.78% من اجمالي اصدار الصكوك وبقيمة بلغت 839.367 مليون دينار، وعام 2020 بلغت 46.92% من اجمالي اصدار الصكوك وبقيمة 966.017 مليون دينار، هذا يدل على توجه المستثمرين كانت بمستويات عالية بوجود فرص جذب استثماري عال لهذا القطاع رغم جائحة كورونا لكن هذا القطاع لم يتأثر قياسا بعام 2018 (817.868) مليون دينار.

5. قطاع النقل والتخزين والمواصلات

نلاحظ ان قطاع النقل والتخزين والمواصلات كانت نسبه غير مستقرة خلال مدة البحث بين ارتفاع وانخفاض حيث سجل قطاع النقل والتخزين في 2019 انخفاضا بنسبتها بلغ 1.65% قياسا بعام 2018 الذي بلغت نسبته 4.84% من اجمالي الصكوك المصدرة لكن سجلت ارتفاعا في 2020 بلغ 2.71% من اجمالي اصدار الصكوك بقيمة 55.985 مليون دينار قياسا بعام 2019 التي بلغت قيمتها 31.644 مليون دينار.

6. قطاع التمويل والتأمين

اما قطاع التمويل والتأمين فقد انخفضت نسبته عام 2019 حيث بلغ نسبته 0.18% من اجمالي الصكوك الصادرة مقارنة بعام 2018 الذي بلغ 0.24% من اجمالي الإصدار وبقيمة 3.598 مليون دينار لعام 2019، لكن سجل ارتفاعا في عام 2020 بلغت نسبته 4.66% بقيمة بلغت 96.059 مليون دينار.

7. قطاع البناء والتشييد

اما قطاع البناء والتشييد سجل اعلى نسبة له عام 2014 حيث بلغ 40.12% من اجمالي الإصدار بينما أدنى نسبة له عام 2015 بلغ 12.32% من اجمالي الاصدار، وسجل عام 2019 نسبه اعلى من 2018 حيث كانت نسبته 32.17% من اجمالي الإصدار بقيمة (614.444) مليون دينار مقارنة 2018 التي بلغت قيمتها (545.977) مليون دينار، اما في عام 2020 فقد انخفض نسبته 7% لتبلغ نسبته 25.81% من اجمالي الإصدار بقيمة 531.441 مليون دينار مقارنة بالعام السابق والذي بلغ نسبته 32.12%.

ونلاحظ من خلال الجدول (3) نسبة الصكوك الإسلامية الممنوحة والممولة للقطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة غير مستقرة خلال سنوات البحث، ففي 2012 نلاحظ نسبة الصكوك الى الناتج كانت تبلغ 0.3% من اجمالي الاصدار واستمرت بالارتفاع الى عام 2014 حيث بلغت نسبة الصكوك الى الناتج 0.6%، لكن في عام 2015 انخفضت النسبة الى 0.5%. وبعدها استقرت النسبة بين 0.8% الى 0.9% الى عام 2020 حيث ارتفعت نسبة تمويل القطاع من الصكوك الإسلامية الى 1.0% وهي اعلى نسبة خلال مدة البحث.

جدول 4: جدول النسب المعيارية للمصارف الإسلامية في العراق للفترة من 2012-2020

السنة	نسبة السيولة	نسبة كفاية رأس المال	نسبة الائتمان النقدي الى الودائع	نسبة الاستثمار الى رأس المال والاحتياطيات	نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات
2012	900%	340%	560%	113%	3.354%
2013	511%	274%	1.408%	32%	3.259%
2014	529%	489%	1.261%	25%	2.945%
2015	536%	394%	1.283%	33%	2.680%

2016	%28.704	%2.067	%14.816	%37	%2.485
2017	%29.491	%12.378	%11.731	%124	%2.384
2018	%31.280	%11.594	%11.172	%160	%2.136
2019	%4.544	%4.716	%7.115	%401	%2.287
2020	%14.658	%4.456	%28.386	%259	%2.542

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير الإحصائية العراقية¹ للفترة من 2012-2020

الجدول (4) يوضح النسب المعيارية للمصارف الإسلامية، ونلاحظ ما يأتي:

1.نسبة السيولة

توضح نسبة السيولة ان المصارف قادرة على التمويل من خلال مرونتها وتحويل الأصول الى نقد حسب احتياج المصرف ومن ثم لها المقدرة على سداد ما عليها من التزامات، والنسب غير مستقرة و متفاوتة من مصرف الى مصرف، ورغم نسب السيولة والمبالغ الطائلة لدى المصارف لكن العوائد لا تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وذلك بسبب ان الاستثمار في مجالات لا تؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي وتحتاج الى النفقاته من قبل المعنين لهذا الموضوع وتشجيع الصناعات وتشجيع وتمويل القطاع الخاص للنهوض بالواقع الاقتصادي للعراق لان العراق بلد ريعي يعتمد على مصدر واحد للدخل .

2.نسبة كفاية رأس المال

وهذه النسبة توضح مقدار رأس المال الواجب توفره لدى المصرف او أي مؤسسة، لمواجهة مخاطر كثيرة قد تواجهه المصارف او المؤسسات الإسلامية منها المخاطر التشغيلية، فنسبة رأس المال تحمي المصرف والمودعين من المخاطرة ومن ثم الخسارة، وسجلت نسبة كفاية رأس المال في عام 2019 انخفاضا مقارنة بعام 2018، فقد كانت نسبة الكفاية 4.716% في عام 2019، بينما سجلت النسبة في عام 2018 (11.594%). بينما عام 2020 كانت مستقرة تقريبا قياسا بعام 2019 حيث بلغت نسبته 4.456%.

3.نسبة الائتمان النقدي الى الودائع

يوضح الجدول (4) نسبة الائتمان النقدي الى الودائع والتي تعبر عن حالة السيولة في الاجل الطويل للقطاع المصرفي الإسلامي، ويجب ان يكون محدد وفق تعليمات يصدرها البنك المركزي العراقي، حيث حدد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي الى الودائع لابد ان لا تتجاوز هذه 70%. فنلاحظ ان النسب جميعا خلال مدة البحث لم تتجاوز نسبة 70%. نلاحظ انخفاضا كبيرا في هذه النسبة في عام 2019 حيث بلغت نسبتها (7.115%) مقارنة بعامي 2018 و2020، لكن سجلت النسبة ارتفاعا في عام 2020 وبلغت 28.386% وهي نسبة لم تتجاوز تعليمات البنك المركزي العراقي.

4.نسبة الاستثمار الى رأس المال والاحتياطيات

يوضح الجدول نسب الاستثمارات الى رأس المال المصرفي وهي نسب مقبولة لدى البنك المركزي العراقي رغم انها متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض، وسجلت نسبة الاستثمار الى رأس المال في عام 2020 انخفاضا مقارنة بعام 2019 حيث بلغت النسبة في 2020 (259%) و عام 2019 (401%)

5.نسبة الائتمان النقدي والتعهدي الى رأس المال والاحتياطيات

الائتمان النقدي يوفر تسهيلات مالية للزبون، لتمويل المشاريع والقطاعات من خلال مجموعة من أنواع الصكوك، اما الائتمان التعهدي هو تسهيل مصرفي تقدم الى القطاعات الإنتاجية والذي يهدف الى تحقيق التنمية من خلال مجموع أدوات وهي الاعتمادات المستندية (تعهد كتابي) او خطابات الضمان (قرض احتياطي يحل محل التأمينات النقدية). كانت نسبة الائتمان النقدي والتعهدي مستقرة عند 2% من عام 2014 الى عام 2020. اما في عامي 2012 و2013 كانت مستقرة النسبة الى 3% من نسبة الائتمان.

5-2 التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية في العراق

هنالك الكثير من التحديات التي تعرقل عمل الصناعة المالية الإسلامية، ومنها ما يتعلق بالمناخ العام، واستقرار الدولة وسيادة القانون، وابتكار أدوات تمويلية إسلامية جديدة وبنية المصارف الإسلامية نفسها، ومن الضرورة توفير الكوادر المدربة والمؤهلة لكسب أكثر

¹ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الإحصائي، على الموقع الالكتروني التالي: WWW.cbi.iq

شريحة من السوق، وكذلك الخروج من دوامة التأهيل الشرعي، والاستفادة من الجهود السابقة في مجلس الخدمات المصرفية الإسلامية، الخاصة بقواعد المحاسبة والتدقيق الشرعي. ومن هذه التحديات:

1. يعاني القطاع المصرفي العراقي الكثير من المشاكل الهيكلية والتنظيمية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وكذلك يواجه مخاطر السوق وتحدياته بسبب عدم استقرار بيئتها الاستثمارية، وضعف ارتباط القطاع المصرفي بالمنظومة المصرفية العالمية. ولذلك لا بد من وجود اصلاح القطاع المصرفي وخاصة الهيكل التنظيمي وتشخيص المشاكل المالية والتشغيلية والرقابية ولا بد من اصدار اللوائح التنظيمية المناسبة من قبل البنك المركزي لتنظيم عمل المصارف الحكومية والخاصة وممارسة الرقابة ، مع اعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وخصوصا قانون المصارف مع توطيد العلاقات الدولية للمصارف العراقية. (manzar,2016, sa38)
2. واجهت المصارف العراقية بشكل عام منذ أكثر من ثلاثة عقود ولحد الان مشاكل أمنية واقتصادية وسياسية كثيرة انعكست على نموها وتطورها، هذه المشاكل ازدادت بسبب احتلال زمرة داعش لمناطق واسعة من بلادنا حيث استولت على عدد كبير من فروع المصارف الحكومية والاهلية وقامت بتهرب العملات الاجنبية الى خارج البلاد.
3. المصارف الاسلامية كغيرها لم تقدم شيئا ملموسا لدعم الاقتصاد الوطني ولهذا ظلت موجوداتها ضعيفة لا تتجاوز رؤوس اموالها الا بنسبة قليلة لافتقار هذه المصارف الى اساسيات عمل الصناعة المالية الاسلامية، وان بعضها لم يعين أساسا هيئة رقابية شرعية لتجيز لعقوده ومعاملاته لأنه لم يمارس العمل المصرفي الاسلامي مثل المراجحات في السلع والسيارات والمساكن وأيضا ولم يمارس عمليات المشاركة والسلم والاستصناع للمجمعات السكنية او للعديد من الصناعات. و لنجاح الصكوك الاسلامية في تمويل المشاريع أخذت بعض الدول بأدراج الإيرادات المقرر استحصالها عن طريق الصكوك الاسلامية بالموازنة العامة للدولة وذلك لأهميتها ولحاجة القطاع الاقتصادي في العراق الى هذا الاصدار فإنه يتطلب القيام بحملة اعلامية واسعة عن طريق وسائل الاعلام المختلفة للترويج لها والتعريف بخصوصيتها للمستثمرين ورجال المصارف لكي تنجح هذه التجربة وتحقق اهدافها ولا بد من الاشارة أخيرا بأن الصكوك الاسلامية هي ادوات استثمار لا ادوات دين(Central Bank of Iraq, Al-Mandhari, 2015).
4. انخفاض اسعار النفط زيادة اعداد المؤسسات ذات التمويل المركزي وكذلك اعداد الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية والتي تعتمد على موارد النفط كليا وهذه الظروف تعتبر عوامل ضغط على الاقتصاد الوطني والموازنة فان مسؤولية المصارف الان أصبحت أكبر من ذي قبل لتنشيط قطاعات الاقتصاد المختلفة من خلال التمويل او الاستثمار لكي تساهم من خلال مسؤوليتها الاجتماعية في التقليل من حالات الفقر والبطالة. ولتحسين اداءها يتطلب اعادة صياغة اهدافها بما يتناسب مع متطلبات التطور المصرفي والمالي الاسلامي واهمها ما يلي:
 - أ. تحسين وتقييم اداء مسؤولي غسيل الاموال واقسام الرقابة في المصارف .
 - ب. السعي لتأسيس مصارف اعمال لتتولى مسؤولية تنشيط قطاعات التنمية المختلفة تمويلا واستثمارا.
 - ج. المشاركة والتصرف الرشيد بالفروض التنموية المقدمة من قبل البنك المركزي وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة الجديدة المقدمة ذات دراسة الجدوى الاقتصادية الناجحة و تؤيد اهميتها وارتفاع مستوى نجاحها المتوقع وتمويل المشاريع القائمة وتعزيز لجان المنح ولجان متابعة الرقابة والتنفيذ بكادر كفوء.
 - ح. اعادة العمل بخطة الائتمان السنوية للمصارف وتخصيص مبالغ مهمة للإقراض تتوزع حسب حاجة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المتنوعة، ويجب متابعة وتنفيذ الخطة من قبل ادارات المصارف ونسب انجازها .
 - د. تكثيف الجهود لتأسيس شركة ضمان الودائع لأهميتها في تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية.
 - و. النجاح في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية التي تؤدي إلى تحسين مساهمتها في الناتج، وخاصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.
 - هـ. العمل على جذب استثمارات أجنبية مباشرة للعراق في مجال صناعة المعدات والآلات ووسائل النقل، عن طريق المشاركة، بحيث تتمكن البلاد من تطوير خطوط الإنتاج اللازمة للنهوض بالصناعة في الفترة القادمة، كما ينبغي أن تهتم المصارف الإسلامية في العراق بتمويل البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا (Central Bank of Iraq, Economic Reports, 2018,)

(p. 31)

من المتوقع استقرار العراق سيحل ولو في الأجلين المتوسط والطويل، فعلى المصارف الإسلامية أن تنتشط في تمويل مشروعات البنية الأساسية، ومجالات التعليم والصحة، وذلك بالمساهمة في تمويل المشروعات عبر آلية الصكوك، إذ إنها آلية مناسبة لتمويل المشروعات الطويلة الأجل، وبالتالي سيكون المطلوب من أقسام التسويق بتلك المصارف إقناع المدخرين بضرورة الاستثمار في آلية الصكوك، وبإبقاء الأدوات المالية الطويلة الأجل، من أجل الاعتماد على مصادر تمويل محلية، وعدم اللجوء للاستئانة الخارجية.

يتسم نشاط المصارف الإسلامية في العالم بارتفاع معدلات تمويل الأنشطة التجارية عبر آلية المراجعة، وبالنسبة الى المصارف الإسلامية ليست جمعيات خيرية، وإنما تعمل بأموال المودعين. ولكن هذا لا يمنع من أن تقوم المصارف الإسلامية، بزيادة تفعيل

معدلات الأدوات التمويلية وهي أدوات تسهم بشكل كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحتاجها بشكل كبير الأنشطة الإنتاجية كالمشاركة والاستصناع والإجارة والمزارعة بالإضافة الى المراجعة (https://www.aljazeera.net)

6- الاستنتاجات والتوصيات

6-1 الاستنتاجات

1. فتح مصارف إسلامية نتيجة ارتفاع رغبة المواطنين بتوديع أموالهم فيها
2. تطور الصناعة المالية الإسلامية من التسعينات والى الفترة القريبة من عام 2019
3. زيادة نسبة رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العراق بلغت في عام 2012 (23%) وبلغت عام 2020 (35%)
4. سوف يكون للعراق مستقبل بعد انضمامه الى مجلس الصناعة المالية الإسلامية وأصبحت بيانات متوفرة وحتى عام 2021 وموتفه في المجلس بعدما كانت تعاني الصناعة المالية الإسلامية في العراق تشويه في البيانات وعدم دقتها وعدم توفر السنوات السابقة بسبب الوضع السياسي والأمني
5. نسبة مساهمة المالية والمصارف الإسلامية قد ارتفعت من خلال البيانات
6. ارتفاع حصة المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي بشكل متفاوت في العراق
7. نسبة السيولة مرتفعة لتمويل المشاريع الاستثمارية.

6-2 التوصيات

1. زيادة الترويج لكافة منتجات الصناعة المالية الإسلامية من صكوك إسلامية وصناديق إسلامية ومساهمات تكافل والمصرفية الإسلامية، ومن الضروري كخطوة جذب المودعين لآبد من زيادة حصة ربح المتعاملين، وذلك بسبب خوف الجمهور من فكرة الاستثمار بكل جوانب المالية الإسلامية
2. إقامة برامج ودورات وندوات لتطوير كافة العاملين في مجال المنتجات المالية وذلك لتطويرها
3. فتح نوافذ إسلامية جديدة في العراق وجذب المصارف التقليدية بفتح فروع للمالية الإسلامية فيها
4. لايد من وجود طرق حديثة للتمويل الإسلامي والابتكار في كافة أدوات التمويل الإسلامية
5. اعتماد العراق على أدوات تمويل تقوم على المشاركة في العائد لأنه يرتبط بمدى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه بالقطاعات كافة.
6. العمل على نشر ثقافة الاستثمار في المنتجات المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية لاستقطاب الأموال الفائضة والهاربة سواء من المصارف التقليدية او للخارج
7. تشجيع الحكومات العربية والإسلامية على اصدار الصكوك الإسلامية وذلك بسبب استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية.

المصادر:

1. Bourqia, Shawky, Operational Efficiency of Islamic Banks Comparative Applied Study, PhD thesis in Economic Sciences, Algeria, 2011
2. 1. Bogari, Adel Abdel Rahman bin Ahmed, The Risks of Islamic Commercial Finance Formulas in Saudi Banks, Research for a PhD in Islamic Economics, Saudi Arabia, 2008
3. 2. Al-Khathlan, Saad bin Turki, Jurisprudence of Contemporary Financial Transactions, Dar Al-Sumaie for Publishing and Distribution, Saudi Arabia, Riyadh, 2012
4. 3. Al-Khidr, Mirgad, Financial Engineering from an Islamic Perspective with Reference to the Experiences of Some Countries, College of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Journal of Human Sciences, Issue 29, Algeria
5. 1. Al-Daffi, Mustafa Salam Abd al-Ridha, Accounting evaluation of the performance of Islamic banks in the light of Sharia accounting standards, Master thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, 2013
6. 2. Zaytoun, Munther Abdul-Hadi Rajab, Evaluating the Quality of Performance of Investment Means (Murabaha, Mudaraba, Musharaka, Lease Ending with Ownership) in Jordanian Islamic Banks, MBA Thesis, Jordan, 2010
7. 3. Saleh: Fatima, Moftah and Rahal, The Reality of Islamic Sukuk in the Gulf Cooperation Council Countries, a research presented to the International Conference on Products and Applications of Innovation and Financial Engineering between Traditional Industry and Islamic Financial Industry, Algeria, 2014
8. 1. Abada, Ibrahim Abdel-Halim, Performance Indicators in Islamic Banks, first edition, Dar Al-Nafees for Publishing and Distribution, Jordan, 2008
9. 2. Othman, Omar Muhammad Fahd Sheikh, Asset / Liability Management in Conventional Banks and Islamic Banks, Doctor of Philosophy thesis in Banking and Financial Sciences, Syria, 2009

10. Al-Amish, Amal, The role of financial engineering in the development of the Islamic banking industry, a research submitted to obtain a master's degree in commercial sciences, Algeria, 2012
11. 1. Garouf, Mohamed Karim, Financial Engineering as a Scientific Approach to Developing the Islamic Financial Products Industry, Conference (Islamic Economics: Reality.....and Future Bets), Algeria, 2011
12. 2. Al-Quraishi: Abd al-Karim, Medhat Kazem and Maysoun Abd al-Ghani, Islamic banks in facing the challenges of the global financial crisis, the Iraqi Journal of Economic Sciences, the tenth year, the thirty-second issue, 2012
13. 3. Kunduz, Abdul Karim, Islamic Financial Engineering, Abdul Aziz University Journal, Islamic Economics, Volume Twenty, No. 2, 2007
14. 1. The Islamic Financial Services Board, Malaysia, Established in 2002, this board was formed as a standard-setting, regulating and supervising organization for Islamic financial institutions.
15. 2. Mofteh: Omari, Saleh and Rahma, Financial Engineering and its Role in Achieving Sustainable Development, Guelma, Algeria
16. 3. Nassar, Ahmed Muhammad, The Jurisprudential Conditioning of New Financial Contracts and Their Applications to Contemporary Islamic Finance Models, Jordan Islamic Bank, 2005
17. 4. Nehme: Najm, Nagham Hussein and Raghad Muhammad, Islamic banks and financial institutions in the Gulf Cooperation Council countries: reality and challenges, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 2, 2010
18. 5. Al-Yasiri, Ibrahim Jassim Jabbar, Problems of applying the speculation contract in Islamic banks, master's thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa, 2009

التقارير •

1. 1. Central Bank of Iraq, Economic Reports, 2012-2020
 2. 2. Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Statistical Bulletin, Statistical Reports, 2012-2020
- المواقع الالكترونية •
1. <https://www.aljazeera.net/>
 2. 1. Al-Mandhari, Abdul-Hussein Ali, Iraqi banks and current challenges, General Manager of Al-Nahrain Islamic Bank
<http://www.nib.com.iq/>
 3. Al-Jumaa, Mahmoud, Islamic banks: their origin and nature <https://almasalah.com>
 4. .ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD 2012-2020 (https://www.ifsb.org/psifi_03.php)
 5. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD (Iraq) (https://www.ifsb.org/psifi_03.php)

المصادر الاجنبية •

1. Ahmed Chakir et Ali Kafou ‘Lingenierie financiere islamique; entre les contraintes de developpement et les risques de derive”
2. ABDELBARI, EL KHAMLICH, « Éthique et performance: le cas des indices boursiers et des fonds d’investissement en finance islamique », University Mohamed V, Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Rabat Agdal; Centre d,,Études Doctorales – CEDOC-novembre 2012
3. : Regulatory authorities, Bloomberg, Zawya, central banks, individual institutions, corporate communications, IFIS, The Banker, KFHR